



بنك الاستثمار القومي  
قطاع الاستثمار والموارد  
الدعم الفني للاستثمار

## دراسات دورية



ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧

Doing Business

اعداد

أمل عبد الحميد

مني عبد القادر

مارس ٢٠١٧

## سلسلة دراسات دورية

سلسلة دراسات دورية، هي سلسلة دورية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي. وتهتم هذه السلسلة بإلقاء الضوء على أهم الموضوعات التي تساهم في زيادة ثقافة ومعلومات العاملين.

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٣	مقدمة
٦	الاية حسابه
٧	النتائج الرئيسية لتقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام ٢٠١٧
٩	ترتيب الدول عالميا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال
١٠	نتائج دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال عام ٢٠١٧
١٢	ترتيب مصر ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في التقرير
١٤	نتائج مصر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٧
١٧	مجهودات لتحسين أداء مصر في تقرير ريادة الاعمال العام القادم
١٨	المصادر

## تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧

### مقدمة

- هو تقرير سنوي يصدر عن البنك الدولي، يبحث في اقتصادات ١٩٠ دولة حول العالم، وينظر في مجالات التقدم أو التراجع في بيئة ومناخ الاستثمار الخاص بالدول، يتضمن عدة بنود تشكل مجالات أنشطة الأعمال، ثم يصنفها وفق قدرتها على توفير بيئة أعمال مناسبة للمشاريع الجديدة والقائمة حول العالم.
- وقيس التقرير الأنظمة التي تؤثر على ١١ مؤشر من حياة الأعمال التجارية، ولقد شمل تقرير هذا العام ١٠ من هذه المؤشرات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية بخلاف مؤشر تنظيم سوق العمل، "ليس مدرج في ترتيب هذا العام"، والجدول التالي يبين المؤشرات وشرح مبسط لكل منها:

المؤشر	شرحه
بدء النشاط التجاري	يتضمن جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة عملياً لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت (تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية) والتكلفة (تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الاقتصاد المعني) اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال (ويُسجَل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الاقتصاد المعني)، وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة تتعلق بالشركة والموظفين.
استخراج تراخيص البناء	يحتوي جميع الإجراءات المطلوبة من منشأة أعمال في قطاع البناء لتشييد منشأة وتوصيل المياه والصرف الصحي لها، مع حساب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء، كما يقيس <u>مؤشر رقابة جودة البناء</u> ، لتقييم جودة أنظمة البناء، قوة رقابة

<p>الجودة وآليات السلامة، وأنظمة تحديد المسؤولية والتأمين، <u>ومؤشر الشهادات المهنية.</u></p>	
<p>يشمل جميع الإجراءات المطلوبة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة لها. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية. أضاف تقرير هذا العام مقياسين جديدين لمؤشر الحصول على الكهرباء هما مقياس موثوقية التغذية وشفافية التعرف وسعر الكهرباء، ويتضمن مقياس موثوقية التغذية وشفافية التعرف بيانات كمية حول مدة وتواتر انقطاع التيار الكهربائي فضلا عن معلومات نوعية حول الآليات التي وضعتها مؤسسة الكهرباء لرصد انقطاع التيار الكهربائي وإعادة التغذية الكهربائي. ومعلومات حول شفافية التعرف وسهولة الحصول عليها بالإضافة إلى وجود رادع مالي يهدف إلى الحد من انقطاع التيار (مثل شرط التعويض على العملاء أو فرض غرامات على مؤسسة الكهرباء عندما يتجاوز انقطاع التيار حدًا معينًا)</p>	<p>الحصول على الكهرباء</p>
<p>يهتم بالتسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام منشأة أعمال (المشتري) بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى المشتري حتى يتمكن من استخدام العقار المشتري لتوسيع أنشطة أعماله، أو كضمانة عينية للحصول على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. ويحسب التقرير الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء، بالإضافة إلى ذلك يقيس التقرير مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد الذي يشمل خمسة أبعاد هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- موثوقية البنية التحتية</li> <li>- شفافية المعلومات</li> <li>- التغطية الجغرافية</li> <li>- تسوية النزاعات على الأراضي</li> <li>- المساواة في حقوق الملكية.</li> </ul>	<p>تسجيل الملكية</p>
<p>يقيس الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة تقيس مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى تقيس التغطية ونطاقها وإمكانية الحصول على</p>	<p>الحصول على الائتمان</p>

المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب أو سجلات الائتمان.	
يقيس قوة حماية المساهمين الأقلية في حالة تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات وحقوق المساهمين في حوكمة الشركات لمجموعة أخرى، وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استبيانات شملت محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية وهي تستند أيضاً إلى أنظمة الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقوانين الإجراءات المدنية وقواعد الإثبات لدى المحاكم.	حماية المستثمرين الأقلية
يسجل الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي على شركة متوسطة الحجم المدفوعة أو المستقطعة في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات والامتنال لإجراءات ما بعد التقديم، وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أو الضريبة على مدخول الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم أخرى صغيرة.	دفع الضرائب
يسجل الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع المرتبطتين بثلاث مجموعات من الإجراءات - الامتنال للشروط والمتطلبات المستندية، وكذلك الامتنال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي.	التجارة عبر الحدود
يحسب الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في محكمة الدرجة الأولى المحلية بالإضافة إلى نوعية الإجراءات القضائية الذي يقيم ما إذا كان كل اقتصاد متبني أي من الممارسات الفضلى التي تعزز نوعية وفعالية نظام المحاكم.	إنفاذ العقود
يدرس الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.	تسوية حالات الإعسار

- بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧ تكون متاحة اعتباراً من أول يونيو ٢٠١٦، وتستخدم تلك المؤشرات في تحليل النتائج الاقتصادية وتحديد ما هي إصلاحات أنظمة أنشطة الأعمال التي نجحت.

## آلية حسابه

- يتم تصنيف الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تنازليا، بالإجراءات الحكومية الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال بداية من "١" وتعنى مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال وأن البيئة التنظيمية أكثر قابلية لإدارة شركة محلية.
- ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات عبر قياس المسافة الإجمالية للوصول إلى الحد الأعلى للأداء في عشرة مؤشرات، يتألف كل منها من عدة مقاييس، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع، ويقاس هذا الترتيب حتى يونيو ٢٠١٦.
- يقيس الحد الأعلى للأداء الفرق بين أداء اقتصاد معين وأفضل الممارسات عبر العينة الكاملة المؤلفة من ٣٦ مؤشر لـ ١٠ من المؤشرات الفرعية لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال (وتم استبعاد مجال تنظيم سوق العمل هذا العام)، وتساعد هذه الآلة الحاسبة على فهم كيفية حساب المسافة إلى الحدود لكل مؤشر مستخدم لتصنيف الاقتصادات، كما يمكن للمستخدمين تحليل ومقارنة قيم أي اقتصاد بمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧ وبحث التأثير المحتمل لذلك على ترتيب الاقتصاد الكلي.

## **النتائج الرئيسية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٧**

- أوضح التقرير أن رجال الأعمال في ١٣٧ اقتصاداً - وهو عدد قياسي - شهدوا تحسينات في الإطار التنظيمي المحلي في العام الماضي (يونيو ٢٠١٥: يونيو ٢٠١٦).
- كما وثق التقرير الذي يقيس ١٩٠ اقتصاداً ان إجمالي الإصلاحات التجارية بلغ ٢٨٣ إصلاحاً نفذت الاقتصادات النامية منها أكثر من ٧٥ %، ويمثل إقليم جنوب الصحراء حوالي ربعها، وكانت الإصلاحات الأكثر شيوعاً هذا العام في مجال بدء النشاط التجاري، ودفع الضرائب، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود.
- أفضل عشرة اقتصادات هي (بروناي دار السلام، كازاخستان، كينيا، بيلاروس، اندونيسيا، صربيا، جورجيا، باكستان، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين) حيث نفذت ٤٨ إصلاحاً تجارياً مما جعلها الأكثر تحسناً في القيام بالأعمال التجارية، ولكن لا تزال أوروبا وآسيا الوسطى المنطقة ذات العدد الأكبر من الاقتصادات التي نفذت إصلاحاً واحداً على الأقل.
- وتشير بيانات التقرير التي نجحت مستمرة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حول العالم إذ تعتمد الحكومات بشكل متزايد إصلاحات أساسية تتعلق بالأعمال، حيث يستغرق بدء النشاط التجاري الآن ٢١ يوماً في المتوسط حول العالم مقارنة بـ ٤٦ يوماً منذ ١٠ سنوات، كما بلغ عدد مدفوعات الضرائب في طاجيكستان ٦٩ دفعة منذ ١٠ سنوات مقارنة بـ ١٢ دفعة الآن.
- يتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البعد الجنساني (الذكر - الأنثى) لأول مرة في بعض المجالات مثل مؤشر بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، وإنفاذ العقود، كما أدرج مؤشر تنظيم سوق العمل (في تقرير العام الماضي) بيانات مفصلة عن الأنظمة التي تنطبق على النساء والرجال، ووجدت تباينات في ٢٨ اقتصاداً حيث يفرض ٢٣ اقتصاد منها



خطوات إضافية للنساء المتزوجات مقارنة بالرجال لبدء نشاط تجاري، ويحد ١٦ اقتصاد من قدرة المرأة على التملك واستخدام ونقل الملكية.

توسع التقرير هذا العام في مؤشر دفع الضرائب ليغطي عمليات ما بعد الإيداع - ما يحدث بعد أن تدفع الشركة الضرائب - مثل استرداد الضرائب والمراجعة الضريبية والطعون الضريبية الإدارية، كما تضمن تقرير هذا العام أيضا تحليل على مؤشر الأنظمة المتعلقة بالمشتريات العامة.

تضمن التقرير (٦) دراسات هي:

✓ حالة في مجالات الحصول على الكهرباء

✓ الحصول على الائتمان "الحقوق القانونية"

✓ الحصول على الائتمان "المعلومات الائتمانية"

✓ حماية المستثمرين الأقلية

✓ دفع الضرائب

✓ التجارة عبر الحدود

وكذلك مرفقين في مجالات تنظيم سوق العمل والبيع للحكومة، تعرض دراسات الحالة والمرفقات إما مؤشرات جديدة أو مزيداً من المعلومات عن البيانات التي تم جمعها من خلال تغييرات المنهجية التي تم تنفيذها في العامين الماضيين.

احتوي التقرير مؤشر تجريبي لهذا العام حول أنظمة المشتريات العامة، حيث درس المناقصات في ٧٨ اقتصاد في ٥ مجالات (إمكانية الوصول والشفافية - الضمان في العروض - التأخر عن الدفع - الحوافز - آليات الشكاوى)، وتمثل المشتريات العامة في المتوسط من ١٠:١٥ % من إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد ما، الأمر الذي يوفر فرصاً فريدة للقطاع الخاص.

ضم إقليم منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي اثنين من الاقتصادات العشر الأول وهما سنغافورة وهونج كونج، واثنين من الاقتصادات العشر

الأكثر تحسنا وهما بروناي دار السلام واندونيسيا، ونفذت اقتصادات المنطقة مجتمعة ٤٥ اصلاحا لتحسين سهولة ممارسة أنشطة الاعمال. في النهاية يظل الهدف الشامل لهذا التقرير هو تمكين النساء والرجال من زيادة الاعمال خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من خلال سعي الحكومات حول العالم لتحسين مناخ الاعمال وخلق فرص عمل جديدة.

### **ترتيب الدول عالميا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٧**

- احتلت نيوزيلندا مركز الصدارة في سهولة ممارسة أنشطة الاعمال من بين ١٩٠ اقتصاداً تليها سنغافورة ثم الدنمارك وهونج كونج وكوريا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والسويد وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.
- توسع التقرير ليشمل دولة الصومال التي احتلت المركز ١٩٠ " الأخير " في سهولة ممارسة أنشطة الاعمال.
- والجدول التالي يبين ترتيب الدول العشرين الاولى في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام ٢٠١٧

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
نيوزيلندا	١	تاوان	١١
سنغافورة	٢	استونيا	١٢
الدنمارك	٣	فنلندا	١٣
هونج كونج	٤	لاتفيا	١٤
كوريا	٥	استراليا	١٥
النرويج	٦	جورجيا	١٦
المملكة المتحدة	٧	المانيا	١٧
الولايات المتحدة	٨	ايرلندا	١٨
السويد	٩	النمسا	١٩
مقدونيا	١٠	ايسلندا	٢٠

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال - Doing Business ٢٠١٧ - فرص متكافئة للجميع

## نتائج دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧

- تسارعت وتيرة إصلاحات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير خلال العام الماضي، وإجمالاً، وجد أن ١٥ من اقتصاديات المنطقة الـ ٢٠ قد نفذت مجموع ٢٥ إصلاحاً لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، وتُعتبر هذه زيادة كبيرة مقارنة بالمتوسط السنوي الذي بلغ ١٩ إصلاح خلال الـ ٥ سنوات الماضية.
- تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة اقتصادات المنطقة حيث حلت في المرتبة الـ ٢٦ عالمياً، تتبعها البحرين (٦٣) وسلطنة عمان (٦٦)، حلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين من بين قائمة الاقتصادات العشرة الأكثر تحسناً في العالم.
- سجلت المنطقة أداءً ضعيفاً في مجال بدء النشاط التجاري، حيث يكلف بدء نشاط تجاري في المنطقة ٢٦ % من الدخل القومي للفرد في المتوسط، مقارنةً بـ ٣ % في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، وعلى الرغم من ذلك، تتخذ اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوات لتحسين عملية التأسيس للشركات الناشئة، وخلال العام الماضي، نفذت تسعة اقتصادات إصلاحات في مجال بدء النشاط التجاري.
- ويجد التقرير أنّ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سجل أداءً سيئاً على مقاييس البعد الجنساني الجديدة (مستخدمة لأول مرة في التقرير هذا العام) إذ أنّ ٧٠ % من اقتصادات المنطقة تفرض عواقب تنظيمية إضافية على النساء الرائدات مقارنة بالرجال، مثلاً في المملكة العربية السعودية، يتم طلب ثلاثة إجراءات إضافية من النساء المتزوجات لبدء نشاط تجاري وتشغيله، وأيضاً من هذه المتطلبات في المملكة العربية السعودية تكمن في ضرورة توظيف مدير ذكر لإدارة الشركة.

- وتؤدي اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءاً جيّداً بشكل عام في التوسع في مجال دفع الضرائب، الذي يغطي الآن عملية ما بعد الإيداع، كالمراجعة الضريبية والاسترداد الضريبي، ويشكل لبنان استثناء ملحوظ حيث يستغرق وقت الامتثال لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة ٤٥ ساعة وهي مدة عالية جداً.
- والجدول التالي يلخص الإصلاحات التي قامت بها بعض دول الإقليم.

الدولة	الإصلاحات المنفذة
الامارات المتحدة	نفذت التفتيش المبني على المخاطر خلال البناء، وانضمت بذلك إلى ١٢ اقتصاد آخر في العالم قد تبناوا هذا النوع من الممارسات الفضلى، و جعلت بدء النشاط التجاري أكثر سهولة عبر تبسيط حجز الاسم وتوثيق عقد التأسيس ومزج إجراءات التسجيل.
البحرين	نفذت إصلاحات في مجالات بدء النشاط التجاري، الحصول على الائتمان، التجارة عبر الحدود، حيث سهلت من عملية تأسيس الشركات الناشئة لرواد الأعمال من خلال تخفيض الحد الأدنى لرأس المال بشكل كبير من ١٩٠ % من الدخل القومي للفرد إلى ٣ %، حسنت أيضاً الحصول على المعلومات الائتمانية عبر ضمان حق المقترضين في الاطلاع على بياناتهم بالقانون، وسهلت التصدير عبر تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات عند جسر الملك فهد.
المغرب	جعلت بدء النشاط التجاري أسهل عبر استحداث بوابة الكترونية لحجز اسم تجاري وتخفيض رسوم التسجيل، وعززت من حماية المستثمرين الأقلية عبر توضيح هياكل الملكية والإدارة وتطلب المزيد من الشفافية.

## ترتيب مصر ودول إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في التقرير

والجدول التالي يوضح ترتيب مصر ودول الإقليم في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام ٢٠١٧

الترتيب عالمياً	الترتيب داخل الاقليم	الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب داخل الاقليم	الدولة
١٤٠	١٢	الضفة الغربية وغزة	٢٦	١	الإمارات العربية المتحدة
١٥٣	١٣	جزر القمر	٦٣	٢	البحرين
١٥٦	١٤	الجزائر	٦٦	٣	سلطنة عمان
١٦٠	١٥	موريتانيا	٦٨	٤	المغرب
١٦٥	١٦	العراق	٧٧	٥	تونس
١٦٨	١٧	السودان	٨٢	٦	قطر
١٧١	١٨	جيبوتي	٩٤	٧	السعودية
١٧٣	١٩	سوريا	١٠٢	٨	الكويت
١٧٩	٢٠	اليمن	١١٨	٩	الأردن
١٨٨	٢١	ليبيا	١٢٢	١٠	مصر
١٩٠	٢٢	الصومال	١٢٦	١١	لبنان

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال - Doing Business ٢٠١٧ - فرص متكافئة للجميع

▪ الجدول التالي يوضح نتائج دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال عام ٢٠١٧ على مستوى المؤشرات الفرعية.

الدولة	الترتيب العام	بدء النشاط التجاري	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
الامارات العربية المتحدة	٢٦	٥٣	٤	٤	١١	١٠.١	٩	١	٨٥	٢٥	١٠.٤
البحرين	٦٣	٧٣	١٩	٧٢	٢٥	١٠.١	١٠.٦	٤	٨٢	١١٠	٨٨
سلطنة عمان	٦٦	٣٢	٥٢	٦٩	٣٥	١٣٣	١١٨	١٢	٦٧	٦٠	٩٤
المغرب	٦٨	٤٠	١٨	٥٧	٨٧	١٠.١	٨٧	٤١	٦٣	٥٧	١٣١
تونس	٧٧	١٠٣	٥٩	٤٠	٩٢	١٠.١	١١٨	١٠.٦	٩٢	٧٦	٥٨
قطر	٨٣	٩١	٢١	٤٤	٢٦	١٣٩	١٨٣	١	١٢٨	١٢٠	١١٦
السعودية	٩٤	١٤٧	١٥	٢٨	٣٢	٨٢	٦٣	٩٦	١٥٨	١٠.٥	١٦٩
الكويت	١٠٢	١٧٣	١٤٤	١١٥	٦٧	١١٨	٨١	٦	١٥٧	٦٦	١٠.٨
الأردن	١١٨	١٠.٦	١٠.٩	٤٨	٩٦	١٨٥	١٦٥	٧٩	٥٠	١٢٤	١٤٢
مصر	١٢٢	٣٩	٦٤	٨٨	١٠.٩	٨٢	١١٤	١٦٢	١٦٨	١٦٢	١٠.٩
لبنان	١٢٦	١٣٩	١٣٥	١٢٢	١٠.٣	١١٨	١٤٥	٦٧	١٣٤	١٢٧	١٤٣
الضفة الغربية وغزة	١٤٠	١٦٩	١٥٧	٧٠	٩٣	١١٨	١٥٨	١٠.١	٩٩	١٢٢	١٦٩
جزر القمر	١٥٣	١٦١	٩٢	١٣٥	٩٠	١١٨	١٤٥	١٦٨	١٠.٧	١٧٩	١٦٩
الجزائر	١٥٦	١٤٢	٧٧	١١٨	١٦٢	١٧٥	١٧٣	١٥٥	١٧٨	١٠.٢	٧٤
موريتانيا	١٦٠	٨٠	١١٨	١٤٦	١٠.٢	١٥٧	١٢٣	١٨٨	١٣٧	٨٣	١٦٩
العراق	١٦٥	١٦٤	١٠.٤	١٣٣	١١٥	١٨١	١٢٣	٥٢	١٧٩	١٣٨	١٦٩
السودان	١٦٨	١٥٦	١٤٥	١١٣	٨٩	١٧٠	١٨٧	١٤١	١٨٤	١٤٧	١٥٣
جيبوتي	١٧١	١٧٢	١٢٠	١٧٢	١٦٨	١٨١	١٧٨	١٠.٦	١٥٥	١٨٤	٧١
سوريا	١٧٣	١٣٦	١٨٧	١٥١	١٥٤	١٧٠	٨٧	٨١	١٧٦	١٥٩	١٦١
اليمن	١٧٩	١٦١	٩٤	١٨٨	٨٣	١٨٥	١٣٢	٩٢	١٨٩	١٤٢	١٥٢
ليبيا	١٨٨	١٦٣	١٨٧	١٢٨	١٨٧	١٨٥	١٨٥	١٢١	١١٤	١٤٣	١٦٩
الصومال	١٩٠	١٨٤	١٨٧	١٨٨	١٤٨	١٨٥	١٩٠	١٩٠	١٥٦	١٠.٩	١٦٩

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال - Doing Business ٢٠١٧ - فرص متكافئة للجميع

## تحليل وضع مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧

- تقدمت مصر ٩ مراكز بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠١٧ حيث احتلت المركز ال ١٢٢ من إجمالي ١٩٠ دولة مشاركة بالتقرير، مقارنة بالمركز ١٣١ عام ٢٠١٦، وهذا المركز الذي حققته مصر لم يتحقق منذ عام ٢٠١٠ كما إنه يعطى رسالة إيجابية بأن مناخ الاستثمار في مصر في تحسن ملحوظ عالمياً.
- والجدول التالي يوضح ترتيب مصر في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧، وانعكاسه على مؤشرات الفرعية.

بيان	٢٠١٧	٢٠١٦	± التغيير في المراكز
الترتيب العام	١٢٢	١٣١	٩+
بدء النشاط التجاري	٣٩	٧٣	٣٤+
استخراج تراخيص البناء	٦٤	١١٣	٤٩+
الحصول على الكهرباء	٨٨	١٤٤	٥٦+
تسجيل الملكية	١٠٩	١١١	٢+
الحصول على الائتمان	٨٢	٨٥	٣-
حماية حقوق المستثمرين الاقلية	١١٤	١٢٢	٨+
دفع الضرائب	١٦٢	١٧٣	١١-
التجارة عبر الحدود	١٦٨	١٧٧	١١-
انفاذ العقود	١٦٢	١٦٩	٧-
تسوية حالات الاعسار	١٠٩	١١٩	١٠+

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - Doing Business - عدة سنوات

▪ **أشار التقرير أن هناك عدد من المؤشرات شهدت تقدماً مقارنة  
بعام ٢٠١٦ وهي:**

- تقدم مصر في **مؤشر بدء النشاط التجاري** ٣٤ مركزاً لتحتل المركز ٣٩ عالمياً، نظراً لما قامت به الهيئة العامة للاستثمار بدمج عدد من الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات في مجمع خدمات الاستثمار، وتكليف وحدة متابعة التأسيس بالقيام بالإجراءات الخاصة باستخراج الشهادة الضريبية والتسجيل في التأمينات الاجتماعية نيابة عن المستثمر.
- تقدم مصر ٤٩ مركزاً في **مؤشر استخراج تراخيص البناء**- لتحتل المركز ٦٤، بفضل إنشاء صفحة للتقرير على بوابة الحكومة الإلكترونية وتصحيح البيانات المسجلة لدى البنك الدولي والخاصة بعدد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لاستخراج تراخيص البناء ◦
- وتقدمت أيضاً ٥٦ مركزاً في **مؤشر الحصول على الكهرباء** لتحتل المركز ٨٨، من خلال تصحيح البيانات المسجلة لدى البنك الدولي والخاصة بعدد مرات الانقطاع ومدته خلال العام
- وتقدمت مركزين في **مؤشر تسجيل الملكية** لتحتل المركز ١٠٩، من خلال إنشاء صفحة للتقرير على موقع الحكومة الإلكترونية فضلاً عن تصحيح البيانات لدى البنك الدولي بما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية.
- وتقدمت ٨ مراكز في **مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية** " صغار المساهمين" لتحتل المركز ١١٤ من خلال تعديل قواعد قيد الشركات، مما أدى إلى زيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات المصيرية للشركة، فضلاً عن تحديد مسؤوليات أعضاء مجالس إدارات الشركات.



- تقدمت ١٠ مراكز في **مؤشر تسوية حالات الإعسار** لتحتل المركز ١٠٩، بسبب تحسن قوة الإطار القانوني للإعسار.
- **كما أشار التقرير ان هناك عدد من المؤشرات التي شهدت تراجعاً مقارنةً بعام ٢٠١٦ وهي:**
- تراجع **مؤشر الحصول على الائتمان** ٣ مراكز ليحتل المركز ٨٢، بسبب قيام دول أخرى بإصلاحات عديدة في هذا المجال، إلا أن هذا المؤشر سيتقدم كثيراً بمجرد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات المنقولة الذي صدر مؤخراً.
- وانخفض **مؤشر سداد الضرائب** ١١ مركزاً ليحتل المركز ١٦٢، بسبب قيام البنك الدولي بإضافة مؤشر فرعى جديد يقوم على رصد الوقت والتكلفة والإجراءات المرتبطة بضريبة القيمة المضافة، وهو القانون الذي اقترته مصر بعد إعداد التقرير.
- وتراجع أيضاً **مؤشر التجارة عبر الحدود** ١١ مركزاً ليحتل المركز ١٦٨، بسبب وضع قيود على السحب والإيداع بالعملة الأجنبية، وتعقيد الإجراءات المرتبطة بالحصول على المستندات اللازمة لإتمام عملية الاستيراد.
- كما تراجع **مؤشر إنفاذ العقود** ٧ مراكز ليحتل المركز ١٦٢.

## مجهودات لتحسين أداء مصر في تقرير ريادة الأعمال العام القادم

- تم تشكيل لجنة من ٩ وزارات برئاسة الدكتورة سحر نصر وزير الاستثمار والتعاون الدولي لبحث سبل تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي.
- اجتمعت ورشة عمل مع بعثة البنك الدولي لمناقشة الخطوات التي اتخذتها مصر على مستوى كل وزارة في المؤشرات التي يقيس على أساسها تقرير ممارسة الأعمال، حتى مايو ٢٠١٧، ومن جانبها، أشادت بعثة البنك الدولي، بالإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة خلال الفترة الماضية، والتي سوف تساهم في تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القادم.
- والجدول التالي يوضح جهود الجهات المعنية بالحكومة المصرية في تحسين ترتيبها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القادم:

الاجراء	الجهة
- استخدام نظام الشباك الواحد لتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص البناء للمجمعات العمرانية الجديدة.	وزارة الإسكان
- اختصار وقت حصول أي مشروع على الكهرباء من ١٨:٣٤ يوم. - استحداث آلية جديدة لقياس أي انقطاع للكهرباء.	وزارة الكهرباء
- العمل على برنامج لإتاحة المعلومات والحصول عليها إلكترونياً.	وزارة العدل
- ميكنة دفع الضرائب.	وزارة المالية
- ميكنة المستندات المطلوبة إلكترونياً - ضمن قانون الاستيراد والتصدير.	وزارة التجارة والصناعة
- تطبيق نظام ميكنة الموانئ والربط الإلكتروني في إطار تطوير الموانئ البحرية.	وزارة النقل
- جاري حالياً تعديل قانون الشركات ولائحة سوق المال، بالتزامن مع صدور قانون الضمانات المنقولة، واللائحة التنفيذية له.	هيئة الرقابة المالية

المصدر: مواقع إخبارية مصرية

## المصادر

- تقرير ممارسة الاعمال ٢٠١٧ Doing Business – تكافؤ الفرص للجميع – الصادر عن مجموعة البنك الدولي.
- ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال – موقع العربية.
- ترتيب الاقتصادات ولمحات سريعة عن الأقاليم الاقتصادية العالمية – مجموعة البنك الدولي.
- الإجراءات الحالية لتحسين ترتيب مصر في ريادة الاعمال العام المقبل – المصري اليوم – بوابة فيتو – جريدة البورصة.